مهرجان الموروث الشعبي يسجل اليوم المشاركين بمسابقاته في ديوانية شعراء النبط

الشيخ صباح الناصر الصباح

قرية صباح الأحمد التراثية تستعد للحدث

اعلنت اللجنة المنظمة لفعاليات مهرجان الموروث الشعبي الخليجي عن إنطلاق عملية تسجيل المشاركين اليوم الخميس في كافة مسابقات المهرجان، وذلك خلال الفترة المسائية من الساعة الثالثة عصرا إلى الثامنة مساء في ديوان شعراء النبط في منطقة صبحان.

وفي هذا الجانب قال رئيس لجنة مسابقات المهرجان الشيخ صباح الفهد الناصر الصباح في تصريح صحافي ان عملية تسجيل المشاركين في مسابقات المهرجان سوف تستمر إلى العشرين من شهر نوفمبر الجاري، وستكون في كافة الفئات والمسابقات وهي الخيول، الإبل، الطيور، الأغنام، داعيا المشاركين إلى المسارعة إلى تسجيل اسمائهم لدى اللجنة المنظمة خلال الأوقات المحددة.

وتوقع الناصر نسبة مشاركة ستفوق كثافة الأعوام السابقة في مسابقات المهرجان نظرا إلى تعدد الفئات والسباقات والجوائز، والتي ستكون ذات منافسات وندية، لافتا إلى أن هذا العام من الموسم السادس من مهرجان الموروث الشعبي الخليجي سيكون مميزا وحافلا سواء في عدد المشاركين أو الحضور الجماهيري للسباقات.

وأشار الناصر إلى أن مسابقات المهرجان ستتواصل الشهر الجاري في مسابقة الأغنام ومن ثم تليها المسابقات الأخرى بمن فيها مسابقة كاس الأمير لمسابقة هجيج الإبل على مسافة 25 كيلومترا ومسابقة كاس الأمير للقدرة والتحمل للخيول على مسافة 120 كيلومترا.

من جانب اخر اعلنت اللجنة المنظمة لمسابقات مهرجان الموروث الشعبي الخليجي عن اعضاء لجنة التحكيم في مسابقة "هجيج الإبل" وهم دهش مرمح المطيري، أحمد سند فلاح، سلطان محمد القحطاني، جاسر عقاب ضبيب، وليد ثويران الماجدي، جمعان ناصر العازمي، جمال علي الشمري، عبدالله راشد الدوسري، بدّر صقير محسين، وليد خالد البغيلي.

الجدير بالذكر أن مهرجان الموروث الشعبي الخليجي يقام سنويا في قرية صباح الأحمد التراثية في السالمي الكيلو «59»، ويحظى برعاية أميرية سامية من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح، حيث تخصص الكثير من الجوائز القيمة في كل فئات ومسابقات مهرجان الموروث الشعبي الخليجي تشجيعا لإحياء تراث الآباء والأجداد.

شؤون

الأمير يقود

التي تشهد أحداثا خطيرة تستوجب على الجميع حماية وحدة المجتمع، والتصدي لمثيري الفتن، ووضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار.

في هذ الإطار أشاد النائب ماجد المطيري بالنطق السامي الذي افتتح به سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، دور الانعقاد الثالث للفصل التشريعي الخامس عشر، معتبرا إياه حصنا حصينا واقيا لكل مواطن ومقيم على هذه الأرض الطيبة، من التقلبات الساخنة التي يشهدها العالم ويشهدها الإقليم.

وأكد أن النطق السامي واجهة مشرقة لتحصين الوحدة الوطنية، وحماية الكويت الغالية من بؤر الإرهاب والتطرف والتشنج.

وقال المطيري إنه رغم أن النطق السامي ركز على القضايا الأمنية لخطورة الوضع الأمني، لكنه ركز في جانب على تنفيذ المشاريع الكبرى وفق خطة التنمية وتنويع مصادر الدخل في البلاد، والإسراع في الانجاز وانعاش الاقتصاد الكويتي الذي هو في أمس الحاجة إلى التجديد والتنوع ومواكبة النظريات الاقتصادية الحديثة.

واعتبر النطق السامي خارطة طريق للسلطتين التشريعية والتنفيذية، لا رسم المنهجية لتحقيق طموحات وتطلعات الكويتيين التواقين دوما إلى الرفعة، في ظل قيادة قائد الإنسانية الذي عبر بحكمته وحنكته سفينة الكويت إلى شاطئ الأمن والأمان والاستقرار.

وثمن المطيري مضامين النطق السامي لدورها في توثيق عرى التعاون بين السلطتين، حسبما جاء في الدستور.

وطالب بترجمة مضامين خطاب سمو الأمير إلى برنامج عمل وتشريعات وانجازات وخطط تنمية، داعيا إلى تحصين الوحدة الوطنية وحماية البلاد من الأفكار المتطرفة وحماية الشباب من الفكر المنحرف، الى جانب اعداد التشريعات في شأن المناقصات العامة والوكالات التجارية والاستثمار الاجنبي، بغية تنويع مصادر الدخل والتي أكد عليها سموه في جميع خطاباته.

كما أكد أهمية الالتزام بما طرحه سمو الأمير في نطقه السامي بالابتعاد عن التراشق العبثي في الأزمة الخليجية والالتزام بالتهدئة، لاننا لسنا طرفا ثالثا في الأزمة الخليجية ولكننا طرف واحد هدفنا ترميم البيت الخليجي داعيا إلى عدم انزلاق أدوات التواصل الاجتماعي نحو التفرقة وإثارة النعرات والفتنة.

وأشار المطيري الى ان سموه أكد ضرورة تفعيل المجلس لأدواته الرقابية على اداء الاجهزة الحكومية، والحرص على المصلحة العامة والبعد عن الشخصانية.

وشدد على اهمية تمكين الشباب وتشجيعهم ورعايتهم وتأهيلهم لحمل مسؤولية كويت المستقبل، بالإضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص الوطني في التنمية الإقتصادية، الى جانب قيامه بمسؤولياته كقطاع يوفر فرص العمل للشباب واعدادهم وتأهيلهم بموازاة القطاع العام، فضلا عن اهمية محاربة الواسطة والمحسوبية.

من ناحيته ثمن النائب عسكر العنزي التوجيهات والمضامين السامية التي وردت في حديث سمو أمير البلاد، في دور الانعقاد الثالث للفصل التشريعي الخامس عشر، مؤكدا أن سموه هو ربابنة القادر على قيادة سفينة البلاد في هذا البحر المتلاطم بالأحداث إقليميا وعالميا ويسعى فيه جاهدا لحماية امن الكويت ووحدة المجتمع وحل مشاكله بحكمة بالغة.

ودعا عسكر الجميع لمساندة سمو الامير وذلك بتنفيذ توجيهاته السامية والالتزام بها، مستذكرين المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقه وعلى جميع من هم على هذه السفينة، بدءا من أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية مرورا بممثلي وسائل الإعلام المرئي والمسموع وانتهاء بالمواطنين.

وتمنى عسكر من الجميع دعم سموه في تصديه الدائم لمعالجة القضايا التي تتعلق بالشأن المحلي، وتفويت الفرص على كائن من كان لاستغلال المنصات الإعلامية لتأجيج المشاعر وإثارة النعرات والشحن الطائفي والإساءة لأي فئة من مكونات المجتمع.

أضاف «لابد أن نسير على خطى قائد الإنسانية والد الجميع والذي وجه حديثه الى اعضاء مجلس الامة والشعب الكويتي، بروح الاب الحريص على امن واستقرار ورفاهية ابناء الشعب الكويتي جميعا».

وأشار عسكر الى اهمية إدراك ما حذر منه سمو الامير من أحداث تحيط بمنطقتنا التي تشهد أحداثا خطيرة، تستوجب على الجميع حماية وحدة المجتمع والتصدي لمثيري الفتن، ووضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار، والإسراع بالإصلاح الاقتصادي، بما لا يؤثر على المواطن وتطوير الاقتصادي الوطني عبر رؤية محددة تحقق تنويعا لمصادر دخلنا.

وأكد النائب الدكتور حمود الخضير ان المضامين السامية الواردة في النطق السامي لحكيم الامة سمو الأمير، كانت وستظل محل تقدير واسترشاد الجميع، من أجل تجاوز كل المحطات التي يمكن أن تعترض مسيرة السلطتين التشريعية والتنفيذية، والعمل مع سموه من أجل تحقيق الإستقرار المنشود لبلدنا وقطع الطريق أمام كل ما من شأنه الإضرار بوحدتنا.

أضاف الخضير أن العبارات الواردة في خطاب سمو الأمير تعبير صادق من والد الجميع عما يكنه من حب لبلده وشعبه، ورغبة في أن تكون دائما في أمن وأمان نعمل من أجل الكويت ومصلحتها ومصلحة شعبها لا مصالحنا الخاصة.

وقال: «سمعا وطاعة يا سمو الأمير وسنكون على الدوام سندا وعونا لك ولسمو ولي العهد في توحيد الصف، من أجل مواجهة كل التحديات المحلية والعالمية التي كانت حاضرة في النطق السامي».

وطالب النائب حمد الهرشاني بالالتزام بمضامين خطاب سمو أمير البلاد التي كانت واضحة وصريحة وجلية وشاملة.

وقال إن سموه حرص على ايصال رسالة مباشرة لكل من يعبث بأمن البلد، ويؤثر على استقراره وتماسكه من خلال تبني أجندات تخصه وتخدم مصالحه الضيقة أو مصالح تياره الذي ينتمي اليه.

وقال الهرشاني «لا كلام بعد خطاب سمو الأمير الحريص على استقرار الكويت وأمنها، وأي كويتي مهما كانت انتماءاته وتوجهاته عليه الإلتزام بمضامين الخطاب السامي لأنه جاء من رجل حكيم يستشعر خطورة الوضع ودقة المرحلة».

وأشار إلى ضيق أفق البعض الذي لا يهمه غير مصالحه الشخصية، ولا ينظر إلى الوضع الاقليمي الملتهب، لكن سمو الأمير صاحب الحكمة والخبرة الطويلة، يعي أن ظروف المنطقة تحتاج إلى توثيق عرى الوحدة الوطنية وعدم الانسياق وراء من يدغدغ مشاعر المواطنين، من خلال الاتيان بأمور عبثية تشيع الفوضى وتؤثر على وحدة الصف.

ودعا الهرشاني إلى التوقف عن الاستجوابات التي تعطل العمل البرلماني، والتي تأتي بغرض التكسب الانتخابي والابتزاز ولا يجني منها المواطن غير تعطيل مسيرة التنمية وعرقلة انجاز المشاريع، لافتا إلى أن بعض المواطنين غرر بهم وانساقوا وراء مثيري الفتن والفوضى وانحرفوا عن جادة التنمية وبناء دولة ذات اقتصاد متين.

واعتبر الهرشاني خطاب الأمير الكلمة الفصل فيما سبق وفيما هو آت، لانه وضع مضامين واضحة أشبه بخارطة طريق يعيدة المدى عنوانها أمن الكويت واستقراره وتنمية البلد والمحافظة على الخيرات والنعم والأمن والرخاء، ومثل هذه النعم تحتاج الحمد والشكر ولله الحمد الكويت تعتبر الأولى عالميا في استقرار الوضع الأمني.

الجبري

للمجلس، إن سمو الأمير دعا أيضا للاصلاح والمحاسبة، «وهي بمثابة خارطة طريق لتعاون مثمر وبناء بين الحكومة ومجلس الأمة».

وأكد أن سمو أمير البلاد يعد مدرسة عالمية في الدبلوماسية، مشيرا الى أن الكويت في عهد سموه «أصبحت محورا عالميا في حل النزاعات بالطرق السلمية والعدالة وحقوق الانسان ومحاربة التطرف»، أضافة الى العالة المنكوبين دون النظر الى العرق او الديانة او اللون.

وبين أن الكويت خطت لنفسها رسالة عالمية عنوانها الانسان أولا وأخيرا، لافتا إلى تكريم سموه من قبل الأمين العام للأمم المتحدة ومنحه لقب «قائدا للعمل الانساني»، والكويت «مركزا للعمل الانساني».

وأعرب الجبري عن ترحيبه بالاعلاميين الزائرين مثمنا دورهم الريادي في نقل الصورة الطيبة ورصد الاحداث، ما اكسبهم ثقة القراء والمتابعين وما تحظى به وسائل الاعلام من تأثير كبير.

وضم وفد الاعلاميين كلا من نائب رئيس تحرير ورئيس التحريرين البرلمانيين بصحيفة الاهرام المصرية بهاء مباشر، والكاتب والمحلل السياسي راجح خوري وخيرالله خيرالله من لبنان، والكاتب في صحيفة «لافان غواردي» الاسبانية توماس الكوفيرو.

واشنطن

وبدء مفاوضات لإنهاء الحرب المستمرة منذ أعوام.

ويواجه اليمن أزمة إنسانية متنامية مع استمرار القتال بين حكومة عبد ربه منصور هادي، المعترف بها دوليا والمدعومة من تحالف تقوده السعودية، والحوثيين المدعومين من إيران.

وانهارت محادثات سلام، كانت تجري تحت رعاية الأمم المتحدة، في سبتمبر الماضي.

ويقول خبراء حقوق الإنسان إن قوات التحالف بقيادة السعودية قد تكون ارتكبت جرائم حرب في اليمن، وتقول المنظمات الإنسانية إن الحصار الجزئي المفروض على البلاد أدى وقوف نحو 14 مليون شخص على حافة المجاعة.

وأدى أيضا مقتل الصحفي السعودي المقيم في الولايات المتحدة جمال خاشقجي، في القنصلية السعودية في اسطنبول الشهر الماضي، إلى توتر العلاقة بين واشنطن والرياض.

وشهد اليمن دمارا كبيرا في الصراع الذي تفاقم في أوائل 2015، عندما سيطر الحوثيون على مناطق كبيرة من غربي البلاد وأجبروا الرئيس عبد ربه منصور صالح على الفرار من البلاد.

وشعرت السعودية والإمارات وسبع دول عربية أخرى بالقلق إزاء صعود الحوثيين، الذين ينظرون إليهم على أنهم موالون لإيران ويخوضون حربا بالوكالة نيابة عنها، مما أدى إلى تدخل هذه الدول لإعادة الحكومة الشرعية في البلاد. وتلقى التحالف بقيادة السعودية دعما لوجيستيا من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

وقال ماتيس، متحدثا في معهد السلام في واشنطن الثلاثاء، إن الولايات المتحدة ترقب الصراع في اليمن «بدة كافية».

أضاف «يجب علينا التحرك صوب جهود السلام، ولا يمكننا أن نقول إننا سنفعل ذلك مستقبلا. يجب علينا أن نفعل ذلك في الأيام الثلاثين المقبلة».

وفي تصريح منفصل، دعا بومبيو الحوثيين لوضع حد لهجمات الصواريخ والطائرات بدون طيار على السعودية والإمارات، ودعا دول التحالف لوقف الهجمات على المناطق المأهولة في اليمن.

أضاف «حان وقت إنهاء هذا الصراع، واستبدال الصراع بالتسوية والسماح لليمنيين بالتداوي عن طريق السلام والإعمار».

وأكد ماتيس أن جميع الأطراف يجب أن تلتقي المبعوث الخاص للأمم المتحدة مارتن غريفيث في السويد في نوفمبر وأن «يتوصلوا إلى حل».

وقد رحبت بريطانيا بدعوة الولايات المتحدة لوقف القتال في اليمن وقالت إن هناك فرصة لفتح ممر إنساني لتفادي "وضع رهيب".

وقال وزير الخارجية البريطاني جيريمي هانت ل «بي.بي.سي»: "هذا إعلان محل ترحيب شديد لأننا نعمل منذ وقت طويل من أجل وقف الأعمال القتالية في اليمن".

وكانت إدارة ترامب قد اعلنت من قبل عن دعمها لجهود وساطة غريفيث، ودعا إلى حل سياسي للصراع، تمشيا مع قرار مجلس الأمن رقم 2216، الذي يطالب بانسحاب الحوثيين من جميع المناطق التي سيطروا عليها وأن يتخلوا عن سلاحهم الثقيل. ورفض الحوثيون المطالب.

ويقول جيمس لاندیل، المراسل الدبلوماسي ل «بي بي سي»، إنه على مدى شهور لم تقل إدارة ترامب إلا القليل بشأن النزاع الدامي في اليمن. وتركت زمام الأمور في يد حلفائها السعوديين. ولكن تعليقات ماتيس وبومبيو تظهر أن الولايات المتحدة الآن تبدي اهتماما في النزاع في اليمن لم تبده منذ أمد.

ويضيف لاندیل إن الولايات المتحدة وبريطانيا حتى الآن لم تطالبا بصورة رسمية بوقف إطلاق النار عن طريق الأمم المتحدة، ولكن يبدو أن الأمر تغير الآن.

ويشير دبلوماسيون إلى أن الضغوط المتزايدة من الكونغرس الأمريكي لاتخاذ اجراء قبل انتخابات التجديد النصفي للكونغرس. وقد تكون الولايات المتحدة أيضا تأمل في استخدام ردة الفعل ضد السعودية بشأن مقتل خاشقجي للضغط على الرياض في محاولة لإنهاء الصراع. وأشار بعض الدبلوماسيين إلى احتمال أن تكون تسوية سعودية بشأن اليمن جزء من تحسين صورة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بعد مقتل خاشقجي.

ويقول لاندیل إن السؤال الرئيسي هو كيف سيكون رد الفعل الإيراني. وأشار بعض الدبلوماسيين إلى أن طهران لن تكون سعيدة بالانسحاب من اليمن، وإلى أن تدخلها هناك كان اغتناما للفرصة وليس للمصلحة الاستراتيجية، وأن لديها أولويات أكبر في مناطق أخرى. ولكن من غير الواضح ما إذا كانت إيران على استعداد لمساعدة الولايات المتحدة في الوقت الذي تعيد فيه فرض العقوبات على الاقتصاد الإيراني بعد الانسحاب من الاتفاق النووي.

ولهذه الأسباب يعد التحرك الأمريكي مهما، ولكن ما زال الطريق طويلا قبل التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإنهاء الأزمة بصورة كاملة.

ولم يرد رد فعل فوري من التحالف بقيادة السعودية أو الحوثيين أو الحكومة اليمنية.

وقال غريفيث إن الولايات المتحدة ترحب بدعوات وقف إطلاق النار وأكدت على أنه لا يمكن حل الأزمة عسكريا.

أضاف «لا نزال ملتزمين بأن يجلس الأطراف في الصراع في اليمن على مائدة التفاوض في غضون شهر. الحوار هو السبيل الوحيد للتوصل لاتفاق شامل».

وقال وزير الخارجية البريطاني جيريمي هانت في تغريدة «جميع الأطراف يجب أن تستمع إلى الدعوة الهامة من الولايات المتحدة للتهدئة في اليمن، وتمشيا مع موقف بريطانيا. ناقشت ذلك مع مارتن غريفيث...ويجب أن ندعم التوصل لحل دبلوماسي للأزمة».

وقالت المتحدثة باسم لجنة الفوث الدولية، وهي مؤسسة خيرية تعمل في اليمن، إن وقف إطلاق النار ومحادثات السلام يجب أن تحدث في أقرب فرصة ممكنة حتى يمكن توصيل المعونات إلى الأمس حاجة لها.

المجلس

الشؤون التشريعية والقانونية وعدد أعضائها سبعة، ولجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد وعدد أعضائها خمسة، ولجنة الشؤون الصحية والإجتماعية والعمل وعدد أعضائها خمسة، ولجنة الشؤون الخارجية وعدد أعضائها خمسة، ولجنة المرافق العامة وعدد أعضائها سبعة، ولجنة الميزانيات والحساب الختامي وعدد أعضائها سبعة، ولجنة حماية الأموال العامة وعدد أعضائها خمسة، ولجنة الأولويات وعدد أعضائها خمسة «يتم إنتخاب ثلاثة منهم فقط، يضم إليهم رئيس لجنة الشؤون المالية والإقتصادية، ورئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية».

عمر الطبطبائي

وقال الطبطبائي إن قيادات القطاع النفطي قاموا باتهام اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء لدراسة محاور استجواب وزير النفط.

أضاف أن تقرير ديوان المحاسبة الأخير والذي بدأت إحدى الصحف بنشر مقتطفات منه، جاء ليدين أيضا القطاع النفطي في نفس المواضيع التي وردت في الاستجواب.

ورأى الطبطبائي أن كلمة سمو رئيس مجلس الوزراء خلال الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد الثالث كانت موفقة، حيث أشار سموه إلى القطاع النفطي، وأن هناك من توجد عليه شبهة التعدي على المال العام.

وبين أن هناك لجانا ماضية في عملها، معتبرا أن في هذا الكلام إشارة إلى اللجنة القضائية التي تنظر في محاور استجواب وزير النفط.

أضاف أن كلمة سمو رئيس مجلس الوزراء كانت هذه المرة حازمة، وتختلف عن كلمته في افتتاح دور الانعقاد الثاني الماضي، عندما تم تضليله وكان يتباهى حينها بأنه سيتم تشغيل مشروع الوقود البيئي في منتصف العام 2018، وهو المشروع الذي لم يتم تشغيله إلى الآن.

وكشف الطبطبائي عن أن تقرير ديوان المحاسبة تضمن ملاحظات عن المشروع رقم EF1718 الخاص بمحطة تعزيز الغاز، الذي بلغت قيمته 333 مليون دينار.

وأوضح أن هذا المشروع حدث فيه مثل ما حدث في مشروع مصفاة فيتنام، إذ تعرض المشروع للتأخير، مشيرا الى أن المشروع كان المفترض الانتهاء منه في 22 مارس 2013، ولكن لم يتم استلامه إلا في 19 اكتوبر 2017.

وقال إن «المشروع تأخر لمدة 4 سنوات ومازالت فيه بنود معلقة، وكانت هناك مطالبات بـ 129 مليون دينار نظير التأخير لمدة 698 يوما من التأخير في المرحلتين الثانية والثالثة، ولكن حصلت تسوية ومنحوا المقاول 23 مليون دينار ووافق مجلس الإدارة في تاريخ 14 أغسطس 2017.

وبين أن ذلك تم لأن هذه الأموال ليست من جيبهم، ولا توجد عليهم محاسبة فعلية إلا عندما أتينا وركزنا على أهم قطاع ولن نتركه.

وأوضح أنه تم منح المقاول شهادة الانتهاء من المشروع بدون إجراء أي تجربة على المشروع للتأكد من كفاءته، وعندما تم تشغيل المحطة وجدت فيها أخطاء، معتبرا أن هذا الأمر شبيه بما حصل في مشروع مصفاة فيتنام الذي سجل فيه 5 آلاف خطأ.

أضاف أن شركة نفط الكويت لم تقم باختبار كفاءة المحطة عند استلامها من المقاول، وتبين لاحقا أن نسبة احتراق الغاز تصل الى 16% وهي نسبة غير جائزة عالميا، بينما كان الهدف من إنشائها تقليل نسبة حرق الغاز، وأن لا تتجاوز 1%، معتبرا أن ارتفاع نسبة التلوث أحد أسباب انتشار مرض السرطان في الكويت.

وإذ حمل الطبطبائي القيادات النفطية المسؤولية عن كل هذه الإخفاقات والتجاوزات في المشاريع، والظلم الذي يتعرض له الموظفون في القطاع النفطي، تمنى أن يكون سمو الرئيس لهم بالمرصاد لأن الاصلاح يأتي كاملا ولا يتجزأ.

وأوضح أن «هذا المشروع من أبسط المواضيع التي سأليرها بالتدرج عن شركة نفط الكويت، وبمبالغ تفوق قيمة هذا المشروع، إلى أن نرى الإصلاح وتحركا جديا من قبل وزير النفط وحينئذ يمكن أن نتفاهم معهم».

وقال: «رغم كل الكذب الذي حدث سأحسن النية على الأقل تجاه شركة نفط الكويت، لأنها الشريان الرئيسي بين كل الشركات الموجودة، وأنا آت لأصلح وقد جلسنا معكم بالطيب في المكاتب المغلقة ولم نهتموا».

وأكد أن «استجوابه والمابطين نجح بفضل من الله بتشكيل اللجنة التي أدانتكم، والآن لجنة قضائية ونحن نثق بقضائنا والقضاة، وعلى الأقل الأخبار التي تصلني إيجابية عن إدارة القطاع النفطي في المستقبل القريب وهذا بتحركات من سمو الرئيس».

إسقاط العضوية

عضويتهما ساقطة بحكم الدستور، مشيرا إلى أن هناك مسؤولية تاريخية تقع على رئاسة المجلس والأعضاء في الاستناد إلى المادة 84 من الدستور والمادة 18 من اللائحة الداخلية وإعلان خلو مقعدي الحربش والطبطبائي بسبب فقدان شروط العضوية الواردة في المادة 82 من الدستور والمادة الثانية من قانون الانتخاب.

وقال إنه من الخطأ إلقاء اللوم على الأعضاء في عدم إسقاط عضوية النائبين، لأن الخطأ يقع على الآلية المتبعة.

وأكد أن الجدل الدستوري الدائر ووجود فريق متزعج من إسقاط العضوية وأخر سعيد بعدم إسقاطها سوف يستمر، ما لم يتم تعديل الآلية الحالية لأنها آلية خاطئة، وبالتالي أي حديث عن وجوب إسقاط عضوية في المستقبل سيتكرر معه الجدل نفسه.

ولفت الفضالة إلى أن خطورة هذا الموضوع، تكمن في فقد أحد الأعضاء في المستقبل شروط عضويته بعد صدور حكم قضائي بات، ولكن لديه أغلبية في المجلس فتتم حمايته.

ورأى أن الحكومة تمارس الخطأ نفسه حيث صوتت في السابق مع بقاء عضوية نائب، بينما صوتت في الجلسة السابقة مع إسقاط عضوية نائبين، متسائلا: «ما المعيار الذي اتبعته الحكومة؟».

وأضاف أن القول إن التصويت في هذا الموضوع سياسي ليس سليما، لأنه يتيح هذا التفسير لأي أغلبية أن تكيف موقفها بحسب أهوائها ومعاييرها الخاصة، مشددا على ضرورة اعتماد الدستور واللائحة الداخلية كمعيار واضح وثابت.

وأكد الفضالة أنه سيكون هناك تحرك جدي لحسم هذا الجدل من خلال القنوات الدستورية، بعدما حصل في السابقة الأولى مع نائب في مجلس سابق، واستغربت من عدم تحرك أحد لأن هناك خللا، مشيرا إلى أنه سيستمر في البحث حتى التوصل إلى حل.

المدعي العام

عقب دخوله مبنى القنصلية السعودية في اسطنبول في 2 اكتوبر لإتمام وثائق زواجه من خطيبته التركية.

وأفادت تقارير في وسائل إعلام تركية بأنه قتل وقطعت أوصاله على يد فريق أرسل من السعودية خصيصا لإسكاته.

وقال المدعي العام التركي إن جريمة قتل خاشقجي «تم التخطيط لها بشكل مسبق وقطعت الجثة إلى أشلاء ومن ثم التخلص من أي أثر للقتل الإشلاء».

وقال بيان النائب العام إن الاجتماعات التي جرت بين النائب العام السعودي، سعود المعجب، الذي زار اسطنبول لثلاثة أيام تم تسفر عن «نتائج ملموسة» في التحقيقات بشأن قتل خاشقجي.

وقالت قناة «إن تي في» التركية أمس، إن المعجب استكمل تحرياته في تركيا وإنه توجه إلى مطار أتاتورك في اسطنبول، بعد عقده اجتماعات مع نظيره التركي ومسؤولي مخابرات أنقرة.

وبعد أسابيع من نفي السعودية لمعرفتها بمصير خاشقجي، إذ قالت أول الأمر إنه غادر القنصلية حيا، عادت لتقر بأنه قتل في مبنى القنصلية، ثم أقر المعجب نفسه في بيان بأن قتل خاشقجي كان مدبرا، ووعدت السلطات بإجراء تحقيق ومحاسبة المسؤولين عنها.

وأفادت تقارير بأنه يبدو أن المعجب، مهتم أكثر بمعرفة ما توصل إليه الأتراك، وليس بمشاركة المعلومات بين الجانبين بشأن الجريمة.

وقال وزير الدفاع الأمريكي، جيم ماتيس، الأحد إنه دعا إلى تحقيق شفاف في مقتل الصحفي جمال خاشقجي خلال لقائه مع وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، موضحا أن السعودية وعدت بإجراء تحقيق «كامل» في القتل.

وقال وزير الخارجية الفرنسي، جان- إيف لو دريان، إنه من الضروري أن تظهر الحقيقة وراء قتل الصحفي السعودي في قنصلية بلاده في اسطنبول.

أضاف أن فرنسا سوف تفرض عقوبات على المسؤولين عن مقتله.

وكان الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، قد طالب الجمعة بترحيل السعوديين الـ18 الذين تقول السلطات إنهم ضالعون في قتل خاشقجي.

وكانت السعودية قد قبضت على عدد من الأشخاص يشتبه بأنهم على علاقة بالحادث، بعدما أثارت القضية غضب الولايات المتحدة وحلفاء آخرين.

ولكن وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، رد على ذلك بقوله المسؤولين عن قتل خاشقجي، سوف يحاكمون في المملكة. وإن التحقيق معهم سيستغرق وقتا، مضيفا أن هؤلاء «مواطنون سعوديون. وهم يحتجزون في السعودية، والتحقيق يجري معهم في السعودية، وسوف يحاكمون في السعودية».

أنقرة

ونفذت تركيا في الشهور القليلة الماضية ضربات متكررة على قواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. وصنفت تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الحزب منظمة إرهابية. وقتل أكثر من 40 ألف شخص منذ أن بدأ الحزب تمردا في تركيا عام 1984.

متظاهرون

وقد وصل ترمب مع زوجته ميلانيا وابنته إيفانكا – التي اعتنقت الديانة اليهودية – وصهره جاريد كوشنير الذي كان يضع قلنسوة. وفي كنيس «شجرة الحياة» في بيتسبرغ، وبينما كان يسمع هتاف المتظاهرين في الخارج «الكلمات مهمة». أشعل ترمب شمعة على روح كل من الضحايا الـ11 للهجوم المعادي لليهود، الذي أدى إلى سقوط أكبر عدد قتلى في الولايات المتحدة.

وكان الرئيس الأميركي دان منذ السبت بشدة إطلاق النار، ودعا إلى القضاء على «سمّ معاداة السامية». لكن كثيرين أخذوا عليه امتناعه عن إدانة اليمين المتطرف في خطبه النارية.

وقد وجهت سيدة من منظمي التظاهرة رسالة إلى ترمب، مفادها أن «عنف السبت هو نتيجة مباشرة لتأثيركم. الرئيس ترمب، ليس مرحّبا بكم في بيتسبرغ، طالما أنكم لم تتخلوا عن النزعة القومية للبيض». وكان رئيس بلدية بيتسبرغ الديموقراطي بيل بيدوتو نصح ترمب بارجاء زيارته ليترك لعائلات الضحايا الوقت لدفن أبنائها.

لكن الناطقة باسم الرئاسة ساره ساندرز قالت إن ترمب يريد أن يتوجه إلى بيتسبرغ «للبرهنة على احترام من قبل البلاد بكاملها». وأضافت إن «الرئيس متأثر جدا» بزيارته.